

سوريا: إستخدام البيانات والتوثيق والأدلة في إجراءات التعويض

إعداد
كريستلا ياكنتو

نيسان/ أبريل 2014

سلسلة مذكرات
التوثيق في العدالة الإنتقالية



سوريا: استخدام البيانات والتوثيق والأدلة في إجراءات التعويض تم إعدادها للمركز السوري للعدالة والمساءلة كريستلا ياكنتو

مقدمة

إن الغرض من التعويضات هو جبر الضرر قدر الإمكان لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإعادة إنشاء نظام أوسع من الأعراف القانونية والاجتماعية. ويمكن أن تكون التعويضات جماعية، تتناول مجموعة أو المجتمع ككل، أو فردية. وينبغي أن تكون التعويضات متعددة المستويات، ولا تعتمد على إستراتيجية واحدة أو إجراء واحد. كما ينبغي أن يتم دمجها في عمليات تقصي الحقائق، والملاحقات الجنائية، والإصلاح المؤسسي. وفي حين أنه غالباً ما تعتبر التعويضات إقتصادية في المقام الأول، إلا أنها يمكن أن تكون وينبغي أن تكون مادية ورمزية على حد سواء.

إن الجمع والتحليل الصحيح للوثائق والأدلة سوف يساعد الدولة على تحديد الأولويات عند وضعها إستراتيجيات للتعويضات. سوف تكون هذه المعلومات ضرورية بشكل خاص إذا ما كانت موارد الدولة المخصصة للتعويضات محدودة، حيث أنه ينبغي دراسة الأولويات بعناية. وفي الوقت نفسه، سوف يكون للبيانات المجمعّة بشكل جيد فائدة طويلة المدى في المستقبل، لاسيما كجزء من الذاكرة وجهود تقصي الحقائق.

التعويضات من حيث السياق

أ) طبيعة وأهداف التعويضات

يقر القانون الدولي لحقوق الإنسان بحق ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان في التماس جبر الضرر وسبل الإنصاف. ويمكن متابعة ذلك من خلال المحافل الوطنية أو الدولية، إذا لزم الأمر. وعادة ما تدار برامج التعويضات من قبل مؤسسات الدولة؛ وهذا مبدأ هام يعزز الشرعية والغرض من برامج التعويضات. فالتعويض هو إقرار من قبل الدولة بالإنتهاك، وبواجبها أن تحمي مواطنيها، وإثبات لالتزامها بتصحيح الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجبر الضرر الذي تعرض له الشخص.

التعويضات لها ثلاثة أهداف رئيسية هي: الإقرار بالإنتهاكات التي ارتكبت للحقوق الأساسية للإنسان، أن تشمل الضحايا في عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع بعد الصراع، ومحاولة إصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا والناجين. ومع أخذ هذه الأهداف الثلاثة بعين الإعتبار، يجب على أي برنامج شامل



للتعويضات أن يأخذ في الحسبان العناصر الموجهة الثلاثة التالية: ما هو نطاق البرنامج، وما هي القدرة على إدارة البرنامج، ومن هم المستفيدون؟

ب) أنواع التعويضات

بشكل عام، عندما يتم دمجها بشكل صحيح ضمن سياسة أوسع للعدالة الإنتقالية، تركز إجراءات التعويض على المبادئ الخمسة التالية:

- الإسترداد
- التعويض المادي
- إعادة التأهيل
- الرضا
- ضمانات عدم التكرار

وتشمل التعويضات الرمزية على سبيل المثال لا الحصر:

- الإعتذار الرسمي والإعتراف العلني
- النصب التذكارية ومشاريع إحياء الذكرى
- مشاريع إعادة التأهيل/السمعة
- برامج التنقيف العامة التي تبرز الروايات المقموعة

وتشمل التعويضات المادية كل من المنافع الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة مثل:

- دفعة لمرة واحدة أو دفعات متكررة لأسر الضحايا والناجين العاجزين؛
- معاشات للضحايا والناجين؛
- توفير التعليم والرعاية الصحية (بما في ذلك تقديم الإستشارات النفسية وبرامج الدعم النفسي)، و/أو السكن؛
- أموال تعويضات تستهدف المجتمعات مخصصة لمشاريع محددة،
- توفير الأموال والقروض لتأسيس الشركات.

أهمية التوثيق لبرامج التعويضات

من المهم ملاحظة أنه عندما ترتبت تعويضات بعد الحروب الأهلية، فإنها كثيراً ما كانت ضعيفة، وناتجة عن ردود فعل، ومُسيئة إلى حد بعيد. وهذا يعود جزئياً إلى أن المفاوضات والتنازلات التي جرت لإنهاء الصراع تضعف من جهود المساءلة والانتباه الذي يولى إلى الضحايا – والتي هي جوانب رئيسية لبرامج تعويضات فعالة. وبشكل عام، ينتج كذلك عن الحرب الأهلية تدمير لمعلومات بالغة الأهمية بالنسبة للتعويضات، مثل الولادة والزواج، والملكية، والسجلات المدنية، وسجلات الشرطة.



باختصار، فإنه ليس من السهل القيام بجمع الوثائق خلال وبعد الصراع العنيف، وينبغي النظر في هذه التحديات عند إعداد وإدارة برنامج للتعويضات. وبدون وجود بيانات قوية تبرهن على حجم الانتهاكات وتظهر أنماطها من خلال دلالات جغرافية أو عرقية، أو غيرها من الدلالات الهامة للصراع، فإن إجراءات التعويضات قد تتم وفق أهواء "عدالة المنتصر"، مما يعمق من التوترات القائمة ضمن سياق هش بالفعل.

يلعب كل من جمع الوثائق وتطوير البيانات دوراً هاماً في إنشاء برامج فعالة للتعويضات. والتحليل والمسح الشامل للبيانات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان يصبان في رؤية وإستراتيجية التعويضات. وتسمح هذه المعلومات للجان التمويل بإجراء تقدير أدق للموارد المتاحة ومقارنتها مرجعياً مع الحاجة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أن جمع البيانات والأدلة حول جميع جوانب الصراع يعطي أيضاً أهمية للأفراد أو الجماعات التي تدعو لإرساء توازن خلال الفترات التي تميل فيها المجتمعات إلى الاعتراف بضحاياها فقط. وسوف ينتج عن عملية الجمع المتوازنة للأدلة أساس لإجراءات تعويضات عادلة تكون أقل عرضة لمهاجمات المتطرفين من جانب أو آخر، حيث أنه من شأن مثل هذه الإتهامات الجائرة تشويه سمعة عمليات التعويض.

في بيروت، على سبيل المثال، كان هناك معارضة حكومية كبيرة ضد تقديم تعويضات للضحايا المنتمين إلى المعارضة أو الجماعات "الإرهابية"، مما زاد من عمق الإنقسامات والتوترات داخل البلاد. وفي المقابل، في قبرص، فإن الأدلة التي تم جمعها من صحفيي المجازر التي ارتكبها كل من القبارصة اليونانيين والأترك غيرت من التصورات العامة، وقدمت الدعم لعمل لجنة مشتركة من الجانبين ضمت علماء أنثروبولوجيا الطب الشرعي، والهندسة الوراثية، وموظفي الخدمة المدنية من أجل العمل على تحديد مواقع الدفن، ونيش القبور وفحص بقايا المدفونين، وإعادة الضحايا إلى أسرهم. وقامت اللجنة المشتركة بين الجانبين بعملها في مناخ من الإنقسام السياسي الكبير، وتشويه صورة المجتمع "الأخر"، وعملية سلام مجمدة.

دراسة حالة : بيروت

واجهت بيروت في مرحلة ما بعد الصراع تحديين رئيسيين: أن نسبة كبيرة من الانتهاكات لم يتم توثيقها، وأن الدرب المضيء (الحزب الشيوعي البيروفي) دمر عمداً السجلات المدنية. وقامت دائرة السجل الوطني لتحديد الهوية والأحوال المدنية بعدد من العمليات لمساعدة الضحايا على الحصول على وثائق جديدة. وقامت بتنفيذ حملات توثيق إستهدفت جميع الناس الذين دُمرت سجلاتهم المدنية. هذا ساعد بشكل كبير ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان الأساسية على المطالبة بالتعويضات وكذلك على إعادة إصدار وثائقهم المدنية.

واجهت الحالة البيروفية تحدي إرساء توازن بين الحاجة لدليل قابل للإثبات مقابل إمكانية الحصول على التعويضات. ولم يتم توثيق الانتهاكات، وغالبا ما كانت الأمية في المناطق الأكثر تضرراً عالية، والعلاقات الأسرية لم تكن موثقة أيضاً. وبالتالي، كانت الانتهاكات المختلفة تخضع لمعايير تقييم مختلفة. وبالنسبة للإنتهاكات التي كان إثباتها أصعب، تم قبول أدلة شملت قادة المجتمع وبيانات خاصة بمنظمات الضحايا، وتقارير إعلامية، ووثائق من منظمات لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك تم تسجيل الضحايا.



قبل تأسيس البرنامج البيروفي للتعويضات الجماعية في حزيران 2007، كان هناك سجلات منفصلة عن المفقودين، والنازحين، والشرطة والجيش. وعند الإعداد لبرنامج التعويضات، تم إستعراض تلك السجلات، والتحقق من صحتها ومقارنتها. وإقراراً بأن هناك فئات من الضحايا مستبعدة من القوائم الحالية، توصلت اللجنة إلى إتفاقيات مع منظمات المجتمع المدني، والكنائس، والبلديات والحكومات المحلية لفتح مكاتب لها في المناطق التي تم الإعتراف بأنها الأكثر تضرراً بالعنف. وقد عقدت اللجنة ورش عمل تحضيرية مع منظمات الضحايا، ومجموعات المجتمع المدني وقادة المجتمع.

تم تقسيم التعويضات إلى قائمتين: جماعية وفردية. وشملت قائمة المستفيدين مجتمعات السكان الأصليين أو الفلاحين، والجماعات المتضررة من العنف، ومجموعات النازحين. ومن خلال القيام بذلك، قامت الجمعية بدمج السجلات المتعددة للضحايا وتمكنت من تسجيل مجموعات الضحايا التي لم تكن موثقة من قبل.

أ) أنواع المعلومات اللازمة لبرامج التعويضات الفعالة

وتعتمد برامج التعويضات المدروسة جيداً على خمسة عوامل:

1. معلومات عن الضحايا لفهم إحتياجاتهم: وتتضمن المعلومات المحددة تفاصيل أساسية مثل العمر، والنوع الإجتماعي، ومكان الإقامة الأصلية والحالية المدرج، والإنتهاكات التي عانى منها الضحايا وعواقبها، والبيانات الشخصية عن الديانة، والعرق والحالة الإجتماعية والإقتصادية، وهيكلية الأسرة، والمعالين والتعليم، والعمل الحالي والسابق، وقائمة بالوثائق المرفقة (والمفقودة). وتشمل الوثائق شهادات الميلاد، وتسجيل ملكية الأراضي، وسجلات الشرطة أو السجلات العسكرية، ونماذج الإعتقال ووثائق البحث، والإدخال إلى المستشفى. وهذه المعلومات أساسية لتحديد فئات الضحايا الأكثر استضعافاً والتي تحتاج إلى دعم عاجل.

2. مشاركة و تأييد من جانب أصحاب المصلحة، لاسيما منظمات المجتمع المدني التي تمثل الضحايا والتي من غير المرجح أن يكون لديها ثقة في الحكومة المستقبلية: في الواقع أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية سوف يكون لديهم معلومات تحتاجها برامج التعويضات أكثر من المسؤولين المكلفين، وخاصة إذا كانت الثقة في الأطراف الرسمية متدنية خلال الصراع ومباشرة في مرحلة ما بعد إنتهاء الصراع. وإذا أصبحت هذه المنظمات أطرافاً معنية حقيقية في عملية تصميم التعويضات، يصبح من المرجح أكثر، أن تتبادل معلومات عن الضحايا مع المسؤولين الذين يقودون عمليات التعويضات.

المجتمع المدني يمكن أن يكون أيضاً همزة الوصل بين الحكومة والمجتمعات المحلية، ويمكن أن يقوم بنقل معلومات مهمة مثل مواعيد تقديم الطلبات، والوثائق اللازمة، وتقديم إرشادات بشأن كيفية تقديم الطلبات، ومن هم المؤهلون للحصول على إجراءات التعويض. وهذا يعني أنه ينبغي إشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ برامج التعويضات. وكنقطة إضافية عامة، ينبغي شمول المجتمع ككل كطرف معني للحد من فكرة أن برامج التعويضات متحيزة.

3. التواصل مع الضحايا: إن إتباع مبدأ الشفافية في جميع إجراءات التعويضات هو مبدأ أساسي، ويجب أن يتم شمل الضحايا في كل مرحلة من مراحل التصميم، والتخطيط والتنفيذ. ويجب أن تكون عملية وضع إجراءات التعويضات، ومعايير تحديد المستفيدين، والتحديات التي سوف يتم



مواجهتها، جميعها واضحة، بالإضافة إلى الأطر الزمنية، وحقيقة أن التعويض هو جهد طويل الأمد ويمتد أحياناً عبر الأجيال. ويتضمن الجزء المهم من الرسائل التي سوف يتم توجيهها بشكل خاص للمجتمع الأوسع، التأكيد على أن التعويضات ليست منحة أو رعاية إجتماعية، وإنما واجب مستحق للضحايا، وليست مثل جهود إعادة التنمية وإعادة الإعمار ما بعد الصراع.

4. إمكانية الحصول على المنافع: لا ينبغي أن تكون منافع برامج التعويضات صعبة المنال. كما ينبغي أن تكون المواعيد النهائية لتقديم الطلبات معقولة، ومفتوحة، ومعلن عنها جيداً. إن التشاور مع مجموعات الضحايا (خاصة في المناطق النائية أو المجتمعات المحرومة) سوف يحمي الضحايا من إجراءات قد تزيد من حرمانهم أو تتسبب لهم بالمعاناة من جديد. وقد تتضمن التوجيهات العامة بشأن تقديم الطلبات معلومات عن مؤهل للتقدم بطلب للحصول على تعويضات، وترتيبات تلقي المدفوعات، والوصول إلى التعويض، والتعليم، والتدريب، ومراكز إعادة التأهيل من أماكن بعيدة.

5. معايير الأدلة: يجب أن تكون معايير المعلومات المطلوبة للتأهل لبرامج التعويضات متسقة، ولكن لا ينبغي أن تكون متطلباتها كثيرة جداً، بحيث تتسبب عبر إقصاء البعض بالحقاق المزيد من الضرر بالضحايا. عند جمع الوثائق، ينبغي النظر فيما إذا كان من المحتمل أن يكون للضحايا (ولا سيما هؤلاء خارج المناطق الحضرية) سجلات طبية، أو دليل على ملكية منزل، أو إمكانية الحصول على تقارير شرطة أو تقارير نفسية، أو فيما إذا كانت هذه الوثائق موجودة وما هو مطلوب لإعداد مطالبة ناجحة. ومن الأسئلة الأخرى التي ينبغي الإجابة عليها عند النظر في طبيعة المعلومات التي ستكون ضرورية، على سبيل المثال: ما نوع المعلومات التي سوف تكون ضرورية لضحايا التعذيب أو الإعتداء الجنسي، سواءً كانت سجلات الشرطة والمخابرات أو السجلات العسكرية شاملة بما فيه الكفاية لإثبات الإساءة أم لا، وسواء كان ينبغي أم لا أن تكون المنظمات غير الحكومية قادرة على إنشاء سجلات حول الإساءات التي تعرض لها الضحايا.

دراسة حالة : نيبال

واجهت عملية التعويضات النيبالية حرباً أهلية طويلة، وتسييساً عميقاً، وغياباً للإرادة السياسية. وحتى الآن لم يتم وضع إجراءات تعويض كاملة، ولكن كان يقوم صندوق مؤقت بتوزيع التعويضات المالية، وتسبب ذلك بعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين التعويضات والإغاثة الإنسانية. فمن جهة، عمل برنامج الإغاثة المؤقت (IRP) على نطاق واسع من خلال المجتمعات المحلية والمجتمع المدني على جمع أدلة عن الانتهاكات؛ ومن جهة أخرى، تجاهل الكثير من أعمال التوثيق التي قام بها المجتمع المدني مسبقاً؛ وجهود التوثيق المتعددة التي كانت قائمة، لم يتم إستيعابها في العمل التحضيري الذي قام به فريق العمل المكلف بجمع البيانات عن أعداد الضحايا من أجل توجيه عمل برنامج الإغاثة المؤقت، والذي بدأ في عام 2008. وبعد إنتهاء جولته الأولى من جمع البيانات، بدأ فريق العمل بجمع بيانات حول المحتجزين بصورة غير مشروعة وحول الأطفال الذين تيتموا بسبب الصراع.

إن عملية تقديم طلبات الضحايا لبرنامج الإغاثة المؤقت مرهقة ومعقدة جداً. وقامت وزارة السلام وإعادة الإعمار بإنشاء وحدتي دعم: فريق العمل، ووحدة الإغاثة وإعادة التأهيل. ويقوم المتقدمون بطلبات بأخذ خطاب توصية من لجنة تنمية القرية إلى القائد المحلي ضابط منطقتهم ثم يقومون بتعبئة عدد من النماذج وتقديمها مع أية وثائق داعمة قد تكون لديهم. بعد ذلك، تقوم لجنة محلية للسلام بالنظر في الطلب. ويرأس اللجنة القائد المحلي ضابط منطقتهم، واللجان هي سياسية إلى حد بعيد: إذ يكون كل حزب ممثلاً باللجنة، وعادة ما يتم تقديم الطلبات من داخل الحزب ذاته. وإذا كانت الضحية مسجلة كشهيد، يكون الشخص مؤهلاً للحصول على مبلغ أكبر من المال، وبالتالي هناك أيضاً تسابق للاعتراف بالإستشهاد.



بالإضافة إلى ذلك، توجد لجان توصية مختلفة لكل نوع من الانتهاكات. والتوصيات التي يتم تقييمها يتم إرسالها إلى وزارة السلام وإعادة الإعمار في كاتماندو (العاصمة)، التي تقوم بتقييمها الخاص للطلب والبيانات المساندة له. وإذا تم قبول الطلب المقدم وكانت الأموال متوفرة، يتلقى المتقدم بطلب إخطاراً بأنه سيمنح التعويض.

وفي حين تم اعتبار أن هذه العملية هي عملية تقديمية في مواجهة الطرق السياسية المسدودة والحكومات غير المستقرة، فقد تم توجيه الانتقاد لعملية جمع البيانات وإجراءات التعويضات على أنها سياسية إلى حد كبير.

علاوة على ذلك، فقد تم إنتقاد العملية على أنها صعبة الفهم من قبل المتقدمين، حيث كان المتقدمون يواجهون صعوبات عند تقديم نماذجهم وإثبات أهليتهم. وثوثيق ملكية العقار أمر صعب للغاية، لاسيما لعائلات الأشخاص المختفين. لأنهم لا يستطيعون توثيق مصائر أحبائهم، كما لا يمكنهم تسجيلهم على أنهم متوفين أو مفقودين، مما يجعل الوصول إلى الأراضي مشكلة إدارية رئيسية لا تزال بدون حل. بالإضافة إلى ذلك، هناك بيانات بسيطة مفقود من ملفات برنامج الإغاثة المؤقت. حيث أن طلبات برنامج الإغاثة لم تشمل على أسئلة عن ملكية الضحايا للعقارات أو عن تجارب سابقة في انتهاك حقوق الإنسان. وبياناتها لم تصنف وفقاً للطائفة أو العرق. كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار البيانات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي إلا إذا كانت الضحية زوجة رجل مفقود أو مقتول. والأهم من ذلك أنه لم يتم تضمين في برنامج الإغاثة ضحايا التعذيب والعنف الجنسي، ولم يتم تسجيلهم كضحايا.

ب) جمع الوثائق لعمليات التعويضات خلال الصراع

سوف تُعظَّم عملية جمع المعلومات التالية خلال الصراعات من أثر برامج التعويضات المستقبلية:

1. السجلات الرسمية، بما في ذلك:
 - وثائق المقر الرئيسي للشرطة، والجيش، ووكالة المخابرات التي قد تظهر سياسات أو أنماطاً من الانتهاكات.
 - وثائق المركز الأمني، أو السجن، والمخابرات المحلية (المكتوبة، أو المسموعة والمرئية).
 - السجلات العسكرية، والتي سوف يكون لها أهمية خاصة في التقصي وتقديم الدعم لحالات الاختفاء القسري، والاختطاف، والقتل القائم على دوافع سياسية.
 - بيانات التخطيط العمراني تعتبر مفيدة في الحالات التي تتعرض فيها الأقليات للنزوح القسري.¹
 - الإجراءات القضائية ضد المعارضين السياسيين للدولة.
 - وثائق تحدد سياسات إيذاء الأقليات أو التمييز المهيكول لمجموعات معينة.
2. السجلات غير الرسمية، وبشكل أساسي:

¹ يرجى ملاحظة أنه في ظل القانون الدولي، من الواضح أن هناك التزام بتوفير التعويض في حالة الوفاة والاختفاء، إلا أن الأمر ليس بنفس درجة الوضوح فيما يتعلق بالنزوح.



المواد، والتوثيق السمعي والبصري أو المكتوب، وأدلة الطب الشرعي عن إنتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى قيمة السجلات غير الرسمية بالنسبة لعمليات التعويض، فهي تسهم أيضا في تقديم سرد لما حدث خلال الصراع.

3. شهادات وقصص الضحايا/الناجين التي يمكن أن تشكل الأساس لإعداد ملف لكل فرد. وتشمل العناصر الأساسية لشهادة الشهود أو الضحايا ما يلي:

- التفاصيل الشخصية للفرد، والتحقق من الهوية، والتحديد بالتفصيل الضرر الذي عانى منه (من الذي قام بماذا، ولمن وأين)، وعند الإقتضاء، أي توثيق للضرر الذي حدث. (لا تأخذوا وثائق أصلية من الضحايا، ولكن قوموا بأخذ نسخ).

شهادات الضحايا/الناجين مهمة لأنه بالإمكان إستخدامها لجمع بيانات سوف تُسهم في إجراء مسح للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويمكن إستخدامها كأدلة قانونية، كما أنها تُسهم في مشاريع التاريخ الشفوية التي ستكون مهمة لحفظ الذاكرة، وبناء سرد كامل للصراع- أحد مكونات التعويضات الرمزية.

مذن المهم ملاحظة أن جمع الروايات الشفوية في السنوات التي تلي الصراع قد يشكل تحدياً وذلك لأن الضحايا قد يتعرضون للمعاناة من جديد عندما يعادون رواية قصصهم المؤلمة. وخاصة في سياقات الحرب الأهلية، يمكن أن تسود حالات من التعب النفسي الشديد والرغبة في نسيان الماضي، كما قد يكون الناس مترددين في تبادل تجاربهم. وقد دام هذا التردد لجيل كامل في قبرص، ولبنان، وإسبانيا، وكان من الصعب التخلص منه. وبالتالي فإن الجمع فوري لهذه الروايات، إذا كان ذلك ممكناً، هو أمر في غاية الأهمية.

4. التحليل، بما في ذلك:

- الشهادات الموجودة، والمثول أمام المحكمة، والوثائق القانونية، وتحليل التوجهات.

سوف تساعد هذه الوثائق على تحديد مستوى الجرائم، والإنتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان، وأنماط الإنتهاكات التي يمكن أن تُثري برامج التعويضات.

دراسة حالة : مؤسسة الذاكرة العراقية

قامت مؤسسة الذاكرة العراقية (IMF) بجمع نحو 11 مليون صفحة من ملفات حزب البعث و1000 ساعة من تسجيلات على الفيديو للفترة بين 1968-2002، بما في ذلك نحو 2.4 مليون صفحة من الوثائق الرسمية المتعلقة بشكل مباشر بشمال العراق، و2.5 مليون صفحة وثائق متعلقة بحرب الكويت. وتشمل تسجيلات مستندة إلى ملفات، وشهادات الناجين، والفيديو، والكتيبات. والكثير منها تم الحصول عليه خلال المعركة. والأرشيفات مخزنة لدى معهد هوفر في كاليفورنيا.

وكان على مؤسسة الذاكرة العراقية التفاوض حول كيفية إستخراج الوثائق خلال الفترات المطولة من الصراع الطائفي،



وخصوصاً عندما كان النظام يقوم عمداً بتدمير السجلات. والمؤسسة لديها خبرة واسعة في فهرسة الوثائق الرسمية، وإعداد وثائق ومجموعات بيانات متنوعة جداً في سلسلة من برامج ما بعد الصراع. وخيرتها في استخدام البيانات لأغراض متعددة قد تكون مفيدة. وبالمثل، فقد كان عليها التعامل مع قضايا عمليات الجمع الملوثة، وسلسلة العهدة المشبوهة، وأسئلة تتعلق بما إذا كان ينبغي شراء الوثائق. في نفس الوقت، واجهت المؤسسة إتهامات خطيرة بأنه لديها أرشيف مسروق وغير قانوني. وواجه مركز هوفر كذلك إنتقادات كبيرة لقبول والإستمرار في إيواء المحفوظات. وقد تم إثارة قضايا أخلاقية ومنهجية حول تعاون مؤسسة الذاكرة العراقية مع وكالات الإستخبارات الأميركية التي قامت بمسح وتحليل جزء من البيانات. وواجهت مؤسسة الذاكرة العراقية معارضة كبيرة حول عملها من قبل غيرها من الهيئات العراقية العاملة في مجال التوثيق والأرشفة، كما أصبحت الخلافات الشخصية علنية.

التوصيات

أ) التعامل مع الضغوط المفروضة للتحرك بسرعة

تبين التجارب السابقة بأن عملية التعويضات المعدة إعداداً جيداً تستغرق وقتاً وسوف تركز شرعيتها على التأييد الذي ستحصل عليه من الضحايا، بما في ذلك اللاجئين وأولئك الموجودين في المنفى. ومن أجل تحقق ذلك، يجب تخصيص وقت كافٍ للتشاور مع أصحاب المصلحة حول كيف ينبغي أن تكون عملية التعويضات.

ينبغي اعتبار أن البيانات التي تم الحصول عليها خلال الصراع هي الأساس لتقييم أولي للاحتياجات وللسعي إلى الحصول على أدلة قوية بشأن ما حدث، ولمن، وأين. وسوف تضمن هذه المعلومات بأنه تم تدوين كامل الانتهاكات.

من المهم أن نلاحظ بأن شعور الناس بالحاجة إلى جبر الضرر عما عانوه سوف يتغير مع مرور الوقت. لأن احتياجات الضحايا اليوم لن تكون ذات الاحتياجات بعد ستة أشهر، أو سنتين، أو خمس سنوات. وبالتالي إذا كان هناك فارق زمني كبير بين نهاية الصراع وبداية عملية التعويضات، فإن الأولويات سوف تتغير. وأفضل ما يمكن أن تتأملوا القيام به في هذه اللحظة هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من أوسع نطاق ممكن في المجتمع. فالشهادات والأدلة التي يتم الحصول عليها قبل تنفيذ التعويضات تعتبر ذات قيمة خاصة.

ب) القيود المفروضة على إجراءات التعويضات

يتطلب تنفيذ برامج وعمليات التعويضات إجراء تقييم وإعادة تقييم مستمر للكفاءة، والرضا، والأثر. من المهم جداً أن نلاحظ منذ البداية أن برامج التعويضات لا تكون أبداً عملية خطية من مرحلة وضعها وإلى التنفيذ، بل هي سلسلة من الخطوات نحو إعادة الحقوق للضحايا والناجين. والبيانات والوثائق التي يتم جمعها بشكل صحيح لإظهار اتجاهات وحجم الإساءة يمكن أن تساعد في توجيه التعويضات، لاسيما إذا كان بالإمكان جمع هذه البيانات قبل بدء عملية التعويضات. كما سوف تساعد في تحديد السكان الأكثر استضعافاً الذين هم بحاجة إلى إهتمام فوري.



ج) تعظيم أثر إجراءات التعويضات

تعتبر التجربة التشغيلية أداة مفيدة للتفكير، لكونها إستراتيجية وتفكر في أبعد من التعويضات المادية، وفي تحدي تكيف مواد تم جمعها أصلاً للمناصرة والدفاع القانوني. في تشيلي، طالبت عائلات الضحايا بالعدالة والحقيقة إضافة إلى التعويضات الاقتصادية التي تلقوها. واعتمدت كل من لجان تقصي الحقائق وجميع عمليات تسجيل الضحايا إلى حد كبير على التوثيق الذي قامت به منظمة (فيكاريا دي لا سوليدارد) وغيرها من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

د) المبادئ التوجيهية لجمع البيانات

- ينبغي السعي لإنشاء أنماط، وتحديد نطاق ومواضيع متقاطعة للجرائم لكي يكون برنامج التعويضات شاملاً قدر الإمكان.
- أي من الضحايا سوف يكونون أكثر عرضة للضرر؟ ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العمر، والصحة والنوع الاجتماعي، والنساء اللواتي ليس لديهن دخل، الخ. وسوف تصب جهود التوثيق في تقييم برامج التعويضات، وكلما كانت جهود التوثيق أكثر تنظيماً، كلما كان بالإمكان الإسراع في تصميم برامج التعويضات في مرحلة بعد الصراع.
- تجنب نقاط الضعف من عمليات جمع البيانات السابقة. تاريخياً كانت تقع برامج التعويضات في فخ إهمال الفئات الصامتة، مثل الجرائم التي ترتكب ضد الأقليات الدينية أو العرقية، أو إستهداف النساء، ومجتمعات المثليين. ولو أمكن أن تقوم مجموعات التوثيق بتأسيس هذه الإتجاهات وجعلها شفافة، لكان من الأسهل تضمينها في برامج شاملة للتعويضات.
- مجال التعويضات الخاصة بالأطفال هو مجال لم يتم تطويره بعد. فكروا في كيف تؤثر الإنتهاكات بشكل خاص على الأطفال وكيف أنه بإمكان برامج التعويضات إصلاح هذا الضرر بصورة مباشرة.
- فكروا في وضع إستراتيجيات لتحديد البيانات التي لن تلبى معايير الدقة اللازمة للتعويضات المادية ولكن يمكن أن تثري مبادرات أخرى طويلة الأمد، مثل جهود تقصي الحقائق وتخليد الذكرى.

ه) التوثيق كذاكرة جماعية



لا تقللوا من تقديركم لحجم الوثائق التي يمكن إستخدامها في مشاريع التعويضات الرمزية. ويمكن أن تساعد عملية التوثيق وجمع البيانات في عملية برمجة ومشاريع الذاكرة الجماعية والتعليم. في تشيلي وبيرو، كان الضحايا والناجون يعتبرون أن الحاجة إلى الحديث عما حدث، في مكان عام، هو بنفس أهمية التعويضات المادية.

و) تحديد الفجوات

قوموا بالربط بين نتائج بياناتكم ومناقشات مع الضحايا وجماعات الدعم كأداة للتشاور معهم حول إحتياجاتهم الأكثر إلحاحاً.

هل من المحتمل أن يُدمر نظام الرعاية الصحية؟ هل هناك علماء نفس متخصصين في مجال الصدمات النفسية أو هل يحتاجون إلى التدريب؟ أين سيكون هناك حاجة لمراكز إرشاد بشأن الإغتصاب؟ أين هي المواقع المحتملة للمقابر الجماعية، بحيث يمكن نبشها في أقرب وقت ممكن؟ أين هي الفعاليات التي قد تصبح معلماً تاريخياً أو نصباً تذكاريّاً للتعويضات الرمزية؟ يمكن أن يكون التوثيق مصدراً هاماً للمعلومات لمثل هذه المشاريع من خلال تحديد الثغرات والإحتياجات.

ويمكن كذلك أن يساعد جمع البيانات في تسليط الضوء على أولويات المشاريع الممولة دولياً والتي يمكن أن تكمل برامج التعويضات المادية، مثل بناء مراكز مجتمعية لضحايا التعذيب أو مشاريع إعادة دفن للأشخاص المفقودين أو ضحايا المجازر.

الخلاصة

يصب الجمع والتحليل الدقيق للوثائق خلال الصراع مباشرة في عمليات التعويضات التي توفر العدالة للضحايا والناجين من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وخاصة خلال الحروب الأهلية، من السهل جداً أن تفقد البيانات مصداقيتها في وقت لاحق إذا تم الحُكم بوجود دوافع سياسية من وراء عملية جمعها. وسوف تتمثل المهمة الرئيسية في إقناع كل جانب بأنه من المهم إعطاء فسحة لجمع الإنتهاكات من جميع الاطراف. وسوف يكون هذا الأمر صعباً بشكل خاص إذا كانت نفس المنظمات تقوم بجمع البيانات لملاحقات قضائية مستقبلية محتملة، فضلاً عن أعمال المصالحة بعد الصراع. وقد يكون من الأسهل البدء بجمع الروايات أو إيجاد نقطة دخول أقل تهديداً من أجل بناء الثقة في عملية التوثيق.

يمكن الضغط في وقت مبكر للحصول على الدعم الدولي لعمليات التعويضات مع بيانات ووثائق واضحة تحدد إحتياجات الضحايا. وفي الوضع المثالي، إذا تم جمع البيانات وتحليلها مع إنتهاء الحرب، يمكن العمل في وقت مبكر على إستراتيجيات التعويضات لتلبية الإحتياجات الأكثر إلحاحاً للضحايا، فضلاً عن إستراتيجيات لتهدئة إستياء الضحايا من هذه العملية. وبالتالي فإن البيانات والأدلة تبني ثقة



الضحايا في إجراءات التعويضات، وتثري الرؤية والإجراءات الخاصة ببرنامج فعال للتعويضات، وتسمح بالبدء في البرامج في أقرب وقت ممكن.

حول المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة غير ربحية مدعومة من عدة أطراف. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة، وبإحترام حقوق الإنسان وبسيادة القانون.

يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بجمع وحفظ وتحليل المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من البيانات ذات الصلة من أجل المساهمة في عملية العدالة الإنتقالية في سوريا ودعمها. وعبر إنتهاج مقاربة موضوعية وغير متحيزة، يقوم المركز كذلك ببناء والحفاظ على علاقات وشراكات قوية مع الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية السورية والأطراف الفاعلة دولياً التي تعمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة لجميع السوريين.